

تقرير

بعد 67 عاماً على الاحتلال وتقسيم فلسطين، لم تعد إسرائيل تكتفي بالآلاف المستعمرات اليهودية التي بنتها على أنقاض القرى والمدن الفلسطينية المهجرة. إذ شرعت حكومة العدو برئاسة بنيامين نتنياهو في مشروع بناء مستعمرة «درزية» على أنقاض قرى حطين ونهرين المهجرتين في منطقة الجليل الأسفل، شمالي شرق فلسطين المحتلة. على الضفة الغربية لبحيرة طبريا. ومع أن الخطوة تبدو مستغربة، لناحية سعي إسرائيل الدائم إلى بناء المستعمرات اليهودية حصراً وتهجير الشعب الفلسطيني بكتلة مكوثاته منذ ما قبل 1948، ومحو آثار فلسطين ومدنها وقرائها، إلا أن مشروع بناء المستعمرة في منطقة حطين، بما تحمله من دلالات تاريخية، يصب في سياق «شيطاني» لتعميق الانقسام بين الفلسطينيين، ويخدم محاولة إسرائيل نزع صفة العنصرية عنها، وإظهار نفسها دولة «حامية للأقليات»، في ظلّ المجازر والدماء المتناثرة في سوريا والعراق

«مستوطنة درزية» في حطين: إسرائيل تفتن بين «الأقليات»!

فراس الشوفي

في 5 كانون الثاني الماضي، أقر «المجلس القطري للتخطيط والبناء في إسرائيل» مشروع «إقامة قرية درزية جديدة، ضمن الأراضي التابعة للمجلس الإقليمي للجليل الأسفل (كيبوتس لافي)، في منطقة أحواز نفتالي القريبة من مدينة طبريا»، والقرار بمثابة تصديق على القرار الذي أصدرته حكومة نتياهو في 18 تشرين الثاني 2012، وإعلان البدء بتحويل المشروع إلى واقع. وعبر نتياهو عن سعادته لقرار «المجلس القطري»، مشيراً إلى أنه «لأول مرة منذ إقامة الدولة، نحن نقيم بلدة درزية جديدة»، وأن «هذا هو مجرد جزء من الأنشطة الواسعة النطاق التي نقوم بها لمصلحة المواطنين الدرزيين».

حدّد القرار مكان المستعمرة المفترضة بين مدينة طبريا ومقر بلدية الشجرة (بلدة الشهيد ناجي العلي)، أو «مفرق

جولاني» بحسب التسميات الإدارية العبرية، وعلى مقربة من مقام النبي شعيب ذي الرمزية الدينية الكبيرة لدى الموحّدين الدرزيين. وبحسب المعلومات، يتضمّن المشروع إقامة 400 وحدة سكنية لعوائل الجنود والضباط الدرزيين المسرحين من الجيش الإسرائيلي، ليرتفع عدد السكّان المتوقع بين 2000 و2500، على أن يستكمل المشروع لاحقاً بمشاريع اقتصادية وزراعية. ورغم محاولات إسرائيل وبعض المتعاونين معها من أعضاء الكنيست وشخصيات درزية أخرى تسويق «القرية» على أنها مصلحة لـ «الشعب الدرزي»، أو «المجتمع الدرزي» بحسب التوصيف الإسرائيلي، إلا أن الغالبية العظمى من أهالي القرى الدرزية في الجليل والكرمل، ترفض المشروع وترى فيه «دق إسفين» بين مكونات الشعب الفلسطيني الواحد، خصوصاً أن قرية حطين التي أمر ببنائها السلطان المملوكي صلاح

الدين الأيوبي عام 1187 احتفالاً بتحرير مدينة القدس من الصليبيين، تحمل رمزية تاريخية كبيرة. وتوزع أهالي حطين ونهرين بعد تهجيرهم على مخيمات اللجوء في لبنان وسوريا والأردن وطولكرم ونابلس، وانتقل بعضهم إلى قرية «ثالوث يوم الأرض»: سخنين وعرابي ودير حنا. وعلى مدى سنوات الاحتلال، صادرت إسرائيل ما نسبته 80% من أراضي القرى الدرزية لبناء مستعمرات يهودية أو مساحات حرجية أو مشاريع اقتصادية، بالإضافة إلى عدم منح أبناء القرى تراخيص بناء جديدة، وتغريم «لجان التنظيم» الأهالي بغرامات سنوية خيالية تراوح بين 20 و50 ألف «شكيل»، وقد وصل بعضها إلى 200 ألف «شكيل»، في حال البناء من دون ترخيص. وتؤكد مصادر أهلية فلسطينية من داخل الجليل الأعلى لـ «الأخبار» أن «لجان التنظيم فرضت غرامات على بعض البيوت المبنية قبل قيام



مشروع إسرائيلي لنزع الجنسيات من الفلسطينيين السنة وتهجيرهم (أف ب)

نتيها هو بلا منازع... وهرتسوغ جندي في معسكره

علي حيدر

بعد أيام على عرض رئيس المعارضة الإسرائيلية، رئيس «المعسكر الصهيوني»، يتسحاق هرتسوغ، خطة سياسية جديدة تتبنى منطلقات معسكر اليمين في النظر إلى إمكانية التسوية على المسار الفلسطيني، عاد وكرر موقفه خلال لقائه مع الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، ووزير

الخارجية لوران فابيوس. وأكد هرتسوغ ضرورة أن تكون «واقعيين»، ليخلص إلى أنه «لا يمكن تطبيق حل الدولتين حالياً». وبرر هرتسوغ موقفه بأن «الكراهية والتحريض لدى الفلسطينيين كبيرة جداً». وعن الخيار البديل للتسوية القائمة على الدولتين، قدّم هرتسوغ تصوره، كما عرضه في خطته خلال مؤتمر معهد «أبحاث الأمن

القومي»، حول ضرورة الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وكان رئيس «المعسكر الصهيوني» قد دعا خلال عرض خطته السياسية إلى فصل القرى الفلسطينية في القدس الشرقية عن سائر المدينة، واستكمال بناء جدار الفصل في الضفة الغربية، بحيث يضم جميع الكتل الاستيطانية الكبرى إلى إسرائيل، انطلاقاً من أنه لا مجال لتطبيق حل الدولتين في المرحلة الحالية. ورأى في هذا السياق أن التعايش ممكن الآن مع الفلسطينيين «نحن هنا وأنتم هناك».

ورغم أن تأثير هرتسوغ، كرئيس لـ «المعسكر الصهيوني»، على الخيارات السياسية للحكومة الإسرائيلية معدوم، ولو تبني أي موقف آخر لا يتوقع أن تكون له آثار فعلية في المشهد السياسي العام، إلا أنه أثبت بالمواقف التي قدمها صحة مقولة اليمين حول أنه «لا يوجد من نتحدث معه» في الجانب الفلسطيني. وهو الشعار الذي يرفعه ويروجه نتياهو كي يبرر حالة المروحة على المسار الفلسطيني. ويمنحه المشروعية لفرض المزيد من الوقائع الاستيطانية.

في هذا السياق، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، خلال جلسة حكومته، أن على الحكومة دعم الاستيطان في الضفة الغربية، في ظل ما سماه «موجة الإرهاب الفلسطيني التي تتعرض لها إسرائيل». ولفت إلى أنه في هذه الأثناء «يتم فحص قانونية استيلاء المستوطنين على البناتين السكنيتين في الخليل، وفي حال كانت الإجراءات قانونية سيتم منح المستوطنين الإذن بالاستيطان هناك».

وخالف هرتسوغ بمواقفه المتسلسلة، وصولاً إلى نعي «خيار الدولتين»، الدور التقليدي للمعارضة الإسرائيلية في تقديم بديل سياسي من الخيار الذي تتبناه الحكومة. وألغت مواقفه إمكانية تبلور زعيم سياسي بديل من نتياهو، الذي لم يكن متوقعاً في هذه المرحلة.

في ضوء ذلك، بات بالإمكان القول إنه بعدما نجح نتياهو في إقصاء

كل من كان يمكن أن يناقسه داخل «الليكود»، وبات الزعيم الذي لا ينازع، فهو الآن أكثر اطمئناناً إلى عدم وجود بديل له على الساحة السياسية، وخاصة أن البديل التقليدي الوحيد التاريخي لحزب «الليكود» هو حزب «العمل»، مع التأكيد على أن هذا الخيار سقط من دائرة الاحتمالات الفعلية منذ سقوط إيهود باراك عام 2001.

كما أنه لا حاجة إلى الاستدلال على أن خلفية طرح بعض القادة الإسرائيليين مشاريع سياسية تقوم على أساس بناء دولة فلسطينية ما، ليس انطلاقاً من إقرارهم بالحقوق الفلسطينية، ولو بصيغة الحد الأدنى، ولا تضامناً إنسانياً، وإنما فقط كون هذا الخيار يجسد المصلحة الإسرائيلية بامتياز، وهو مفهوم يعتقده كل القادة الصهاينة الذين يتبنون هذه الرؤية.

ومع ذلك، ينبغي الإيضاح بأن تبني هرتسوغ صيغة الانفصال عن الفلسطينيين واستبعاد خيار الدولتين، ينطوي أيضاً على رسالة للإسرائيليين بأن الحل السياسي مع الفلسطينيين لن يفضح إلا في حال انعدام الخيارات البديلة أمام إسرائيل، وبعبارة أخرى ليس سوى تعبير عن مرحلة «اللا خيار»، وأن حاجة إسرائيل إليه هي فقط من أجل إنقاذ ذاتها كدولة يهودية. وهو

هرتسوغ: لا يمكن تطبيق حل الدولتين حالياً



أكد هرتسوغ ضرورة أن تكون «واقعيين»، مستنكاً أنه «لا يمكن تطبيق حل الدولتين» (الأخبار)